

رأي

القاهر والمقهور

نعمه نعمه *

في السنوات الأخيرة، تصاعدت حملات رفض ارتفاع الأقساط، التي بدأت على المستوى الفردي، ثم تتابعت بنشوء حركات اعتراضية واجهت إدارات المدارس التي سعت وتسعى دائماً إلى تعيين أو انتخاب صوري للجان أهل تتمر مشاريعها الربحية أو تدافع عن سياساتها التربوية، وتضع هذه الإدارات لجان الأهل في مواجهة الأهالي، أي إنها تستخدم جماعة من الأهل «المقهورين» أصلاً لقهراً أهال آخرين وتحولهم إلى «قاهرين» لأنداهم عبر إغراءات وتقديمات بممارسة سلطة ما أو حوافز مالية، تحوّل «المقهور» إلى «قاهر» لأنداده، وهو من أسوأ أنواع القهر. في الأزمنة الحالية للأقساط، يمارس العديد من لجان الأهل الموالية للإدارات هذا النموذج، إذ يرفع من يعاني من اضطهاد أو قهر الصوت، فيقابله امتصاص أو مواجهة أو تميميع للحقوق من لجان الأهل أولاً، ومن ثم تميميع مضاعف من الإدارة لإخفاء الحقائق. وما حدث في «الليسيه فردان» كان شبيهاً بذلك. فبعد اعتراض الأهال على الزيادة في السنة الماضية، أصرت الإدارة على دفع المتأخرات قبل دخول بداية العام الحالي، ومُنعت الأطفال من دخول صفوفهم، لأن الأهال المعترضين على الزيادة لم يدفعوها. تُعبر رئيسة لجنة الأهل البوابة حيث يقف الأهالي وتدخل الإدارة، وتخرج من دون تواصل مع أي من المعترضين، معلنة بسلوكها موقفاً يقول: «بتستاهلوا، انتو اللي حطيتوا ولانكن بهالموقف». تظن السيدة رئيسة اللجنة، «القاهر الثاني»، أنها حققت انتصاراً على «المقهور» لكنها في الواقع لم تفعل بل إن «القاهر الأول» حقق انتصاراً على «القاهر الثاني» و«المقهور» معاً. المؤسف أيضاً أن مشروع اتحادات لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية، الذي عبّر عنه كل من ميرنا خوري وكامل الريشاني، يعبر عن قهر عموم الشعب اللبناني، وليس أولياء الأمور في المدارس الخاصة فحسب، من خلال تحميل الدولة التي أقرت سلسلة الرواتب، تبعات ومصاريف «الزيادات» التي قد تطرأ عنها، أي تحميل خزينة الدولة وكل المواطنين بدلات خدمة من خلال ضرائب أو ديون وطنية إضافية يتحملها مواطنون/ات من كل المناطق ومن غير المستفيدين من هذه السلسلة لجمع إيرادات تعليم في المدارس الخاصة لأبنائهم تحت شعار أن التعليم حق وواجب على الدولة توفيره! يتحول مشروع اتحادات لجان الأهل هذه إلى «قاهر» ليس فقط لأنداهم من أولياء أمور، بل لكل الشعب اللبناني. في هذا السياق، قام أولياء أمور بانتفاضات على مدارس أولادهم، وانتخبوا لجان أهل حقيقية تقوم بدورها في مراقبة الموازنة نذكر منها ثانوية روضة الفيحاء، الليسيه الكبرى، الليسيه عبد القادر، وغيرهم، وأول ما فعلته هذه اللجان، وفي سياق تأديتها لدورها الطبيعي كلاجان أهل مسؤولة، أنها اصطدمت مع الإدارات، كذلك فإن العديد من أولياء الأمور منفردين تواجهوا مع الإدارات، ووجدوا حلاً فريدياً أو تنازلوا عن المواجهة لظروف خاصة بهم.

«القاهر الأول»، أي إدارات بعض المدارس المهمة التي وصلت الزيادات فيها على الأقساط إلى 200% خلال السنوات العشر الماضية، تستخدم «القاهر الثاني» الملحق بها من لجان أهل صورية، لقهراً أولياء الأمور وإبعادهم عن الوجهة الحقيقية للصراع. المسألة الربحية، وكان هذا الأمر واضحاً في جواب الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار في المقابلة معه على «ال بي سي» أمس، حيث أجاب باستخفاف وثقة على مبادرة الوزارة بتعيين لجان تحقيق ومدققين للتدقيق في موازنات السنوات الخمس الماضية، فقال: «لا داعي لذلك، فما مضى قد مضى، وبدل دفع الأموال على المدققين فلتُحول الأموال إلى المدارس المجانية!» «القاهر الثاني» هو الحلقة الأضعف، وهو يستشرس في الدفاع عن الإدارات، وهو يعلم أنه سيدفع ثمن صمته أو تغاضيه عن تحمل المسؤولية التي أوكلت إليه، سيُعزل ويسقط ويتخلى عنه «القاهر الأول» لحظة السقوط، وهو يعرف تماماً أن المدرسة ستستمر والأهالي سيستمر بنضالاتهم وبممارسة حقهم في تعليم جيد تحت سقف القانون. أما لجان الأهل الصورية فستكون حتماً كبش فداء، أما أن الأوان لتنتبه أيها «القاهر الثاني» وتعود إلى موقعك الطبيعي؟

* باحث في التربية والفنون

للشاركة في صفحة «تعليم» التواصل عبر البريد الإلكتروني: felhaji@al-akhbar.com

إعداد فانت الحاج

تقرير

المفعول الرجعي حق لمعلمي القطاع الخاص

في غمرة السجال الدائر حول تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 على المعلمين في المدارس الخاصة، تدور أسئلة كثيرة حول مدى أحقية إعطاء المفعول الرجعي لمعلمي القطاع الخاص من 1/ 2/ 2012 (تاريخ بدء تقاضي الموظفين في القطاع العام سلفة على غلاء المعيشة نتيجة آخر تصحيح للأجور، وبانتظار إقرار القانون). تنبع هذه الأسئلة من تفسيرات وتأويلات مختلفة للمادة 3 من قانون السلسلة التي تنص على الآتي: «اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون يوقف صرف غلاء المعيشة، وتعتبر المبالغ المقبوضة كسلفة عن بدل غلاء معيشة للمستفيدين من هذه السلسلة من تاريخ 1/ 2/ 2012، ولغاية نفاذ القانون غير خاضعة لموجب الاسترداد. كما لا يستحق بأي حال من الأحوال أي فروقات على تعويضات أو أجور مهما كان نوعها، على مبالغ السلف المقبوضة اعتباراً من 1/ 2/ 2012، ولغاية نفاذ هذا القانون».

أكثر من 740 من المدارس الخاصة لم تدفع سلفة غلاء المعيشة (الرشيف)



ومن الأسئلة المطروحة: «هل تجيز هذه المادة فعلاً إعطاء المفعول الرجعي للمعلمين في القطاع الخاص الذين لم يتقاضوا سلفة على غلاء المعيشة منذ عام 2012 وحتى اليوم؟ وماذا لو لم يكن المفعول الرجعي مستحقاً، ما الذي سيحدث في المدارس التي دفعت كامل السلفة أو جزءاً منها، أو تلك التي دفعتها لسنة واحدة ومن ثم أوقفها، وخصوصاً أن بعض هذه المدارس تقاضي من الأهل مبالغ مالية تحت بند مستقل عن القسط سُمي «سلفة على غلاء المعيشة» لإعطائها للمعلمين، ووقعت

اتفاقيات مع لجان الأهل لاعتبار هذه المبالغ جزءاً لا يتجزأ من تغطية السلسلة؟ وكيف ستحتسب الأرقام، وهل ستعيد إدارات المدارس الأموال إلى الأهالي إذا تبين أن هؤلاء دفعوا أكثر من قيمة السلفة؟» ما حصل في الوقائع أن القسم الأكبر من المدارس بدأ بإعطاء السلفة بعد سنة واحدة من إعطائها لمعلمي القطاع العام، وبضغط من نقابة المعلمين آنذاك وبالتنسيق مع البطريك بشارة الراعي الذي أوعز إلى الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بضرورة دفع السلفة للمعلمين. بعض المدارس أخذت من الأهالي في عام 2014 المبالغ التي توازي مجموع السلف للمعلمين منذ 2012 ومن ثم أخذت تتقاضاها سنة بسنة. ويقول الرئيس السابق لنقابة المعلمين نعمه محفوظ: «أكثر من 40% من المدارس الخاصة لم تدفع سلفة غلاء المعيشة». ويشرح

وقفة

كلام المطران ليس زلة لسان!

غالب الدويهي *

(بحسب قولهم وادعائهم)، وهذا موقف مستهجن. - تمثيلنا على طاولة الحوار في وزارة التربية هو مكسب لأصوات الناس ولأوجاعهم ولشكواهم، ونؤكد أننا طالبنا الوزير بإنشاء خط ساخن لتلقي شكاوى المواطنين، وتشكيل فريق عمل للمتابعة، كذلك نطلب من كل من يملك معلومات عن مخالفات في المدارس الخاصة، وخصوصاً مخالفة التعميم الواضح للوزير (منع أخذ أي زودة على الأقساط، وقد حدد 30% فقط من قيمة القسط في السنة الدراسية الماضية حتى انتهاء أعمال طاولة الحوار)، رفقنا بالمعطيات، ونحن نؤكد الحفاظ على سرية مرسلهما. - نذكر الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بأن دور المدارس الكاثوليكية والمسيحية «تبشيري» في المقام الأول، وليس «استثمارياً تجارياً»، كما يحصل الآن في العديد من المدارس، وهذه المدارس أسست لتكون حاضنة للفقراء كما للأغنياء، وينتفي دورها ودور القيميين عليها إذا أصبحت كحراً على الطبقة المسورة والفقير مبعود عنها. حينها يجب إعلان فشل من أوصل تلك المؤسسات التي نفتخر بها إلى هذا الدرك، وإبعاده عنها لكي تعود صروحاً للرحمة ومنارة لتعاليم الكنيسة ووصايا الله. - نؤكد أن «الدنيا ما خلت» وما زالت نعم الرب تفيض في العديد من المدارس التي تديرها «العناية الإلهية»، على أيدي رهبان وراهبات قديسين وقديسات ما زالوا يؤدون رسالة التعليم كما أوصى الرب الإله «أذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعلموهم باسمي».

*ناشط في حملة منع زيادة الأقساط في المدارس الكاثوليكية

الكنيسة في وادي والشعب في وادي وأمناء المدارس الكاثوليكية بينهم. فقضية الأقساط في المدارس الخاصة تنجح إلى مزيد من التصعيد، ويصعب كلام رئيس اللجنة الأسقفية للمدارس الكاثوليكية المطران حنا رحمة، لجهة عدم اعتراف المدارس بسلسلة الرتب والرواتب، في هذا السياق. ما أعلنه سيدنا في المؤتمر التربوي العام للمدارس لم يكن «زلة لسان»، بل «قنبلة موقوتة»، ومعدة لكي تنفجر في أيدي المعلمين في المدارس الخاصة، ولكي تضع هؤلاء في مواجهة الأهالي. إننا كحلمة منع زيادة الأقساط في المدارس الكاثوليكية نعيد التذكير بالنقاط الآتية:

- حق المعلمين في المدارس الخاصة بنيل حقوقهم من السلسلة هو مكسب لنا كأهال، لأننا بذلك نكون قد أننا لأطفالنا مستوى علمياً لائقاً، ونكون قد حافظنا على ثبات الطاقات العلمية داخل المدارس ومنعنا هجرتها، فكل محاولة لفصل القطاع التعليمي الخاص عن القطاع التعليمي الرسمي يضعف بنظرنا المدارس الخاصة ويؤدي إلى تقيدها. - الزودات التي نالها المعلمون لن ترهق الأهالي إذا ما اقتطعت من الأرباح الهائلة التي تجنيها المدارس، ومتيقنون من أن المدارس قادرة على دفع الزودة التي يستحقها المعلمون من هذه الأرباح. - المطالبة بفتح ملف الموازنات في المدارس الخاصة والتدقيق المالي فيها، وصولاً إلى «إعادة الأموال» التي اقتطعت منذ خمس سنوات من الأهالي بحجة حقوق المعلمين في السلسلة، وتحضيراً للأهل